

رسالة إلى رفیق حول مهماتنا التنظيمية

- سلسلة كراسات ماركسية (5)
إشراف: سلامة كيلة
- الطبعة الأولى: 2008
- منشورات الوعي الجديد

رسالة إلى رفيق

حول مهماتنا التنظيمية

لبنين

مقدمة - حول التنظيم -

الشكل التنظيمي الذي تعمم، ربما منذ نشوء الحركة الشيوعية في الوطن العربي، وربما منذ أن هيمن ستالين على الحزب

السوفييتي وعلى الحركة الشيوعية العالمية، قام على "هرمية مؤسسية" متكاملة، تبلورت بعد ثورة أكتوبر، وتحول الحزب الشيوعي إلى حزب سلطة (حزب في السلطة)، علني، ومنتشر في مختلف الوزارات وهيئات الدولة، أكثر مما هو منتشر في صفوف الطبقة العاملة. ولقد عمل الرفيق ستالين على بلورتها خلال السنوات منذ أن بدأ يهيمن سنة 1922 إلى سنة 1934 حينما أعدم كل المعارضين. لكنه صاغ الحزب في هيئة مؤسسية متكاملة خارج الطبقة العاملة، وفي إطار الدولة.

وبهذا أصبح الحزب مؤسسة مستقلة بذاتها (وفي الدول التي يحكمها، أصبح متداخلاً مع الدولة). مؤسسة تستجلب الأعضاء، وتنظمهم في هيئات تراتبية. وتحدد لهم المهمات التي باتت بعيدة عن الطبقة، وفوقها.

ولهذا فكما كانت الحركة الشيوعية تستند إلى هذا الشكل كلما كانت تنهش طبقياً، وتميل إلى العمل الديمقراطي العلني. بينما لم يكن الواقع يسمح بأن تنتصر هذه العلنية، لأن التمايز الطبقي كان يفرض نشوء أنظمة استبدادية.

ما أريد توضيحه هنا أن الشكل التنظيمي للحزب الطبقي، الحزب المناضل، الذي ينزرع في الطبقة، ويقاوم من أجلها في ظل ظروف السرية، لم يُعرف عندنا. فقد "استوردنا" التنظيم الستاليني، ليس كتتنظيم قمعي فقط، بل كتتنظيم هرمي نشأ في حضانة الدولة السوفييتية، علنياً ومبقرطاً. والذي كان قد أصبح شكلاً غير مرّن، لا يتأسس على أساس الظروف الموضوعية

وبما يخدم تطور الصراع الطبقي، بل يتأسس على أساس نشاط "سياسي" علني، أو أقرب إلى العلنية، بعيداً عن الطبقة.

ورغم أن أفكار لينين ربما كانت أولية هنا، إلا أن التخلي عن أساساتها لن يفيد حزباً يخوض الصراع الطبقي. وبالتالي ربما كان تلمس هذه الأساسات هو الذي يفتح أفق التفكير في الأشكال التنظيمية المؤاتية لخوض الصراع الطبقي. لكن طبعاً مع الإفادة من تطور الأفكار الذي تحقق تالياً، ومن التجربة الهامة لكثير من الأحزاب الشيوعية التي عملت في ظروف السرية، وخاضت الصراع الطبقي.

لينين يقدم هنا شكلاً لتنظيم مرن، يتوافق مع المهمات الضرورية لتطور الصراع الطبقي. ويؤكد على تعدد الهياكل، وعلى اختلاف أشكالها من السرية الكاملة إلى شبه العلنية والعلنية، حيث لكل منها شكل تنظيمي مختلف. هذا ما شرحه في "رسالة إلى رفيق". وهو شكل تنظيمي مبني وسط الطبقة العاملة، ووفق مهمات محددة يفرضها الواقع، كما وفق اختصاصات واضحة، ومتابعة دقيقة. حيث أن مهمة الحزب هي تطوير صراع الطبقة العاملة، ودفعه إلى الأمام، عبر تنظيم نشاطها، وتحديد أهدافها التكتيكية والأساسية. وليس النشاط في المستوى السياسي بعيداً عنها. وهو النشاط الذي يأتي مكملاً لنشاط الطبقة وتماماً له.

وهذا ما يجعل مهمات الحزب واضحة: النظرية وبحث الوعي عبر المنشورات، وعبر الدعاة (وهنا يمكن الإفادة من كل التطور

التكنولوجي)، وتنظيم احتجاجات الطبقة، وتحويلها إلى اضرابات وانتفاضات، وكل أشكال العمل الاحتجاجي. وتنظيم آليات العمل التي تساعد على كل ذلك. هذه هي مهمة الحزب، والتي تستدعي شكلاً تنظيمياً مرناً وسط الطبقة، وليس بعيداً عنها.

سلامة كيلة

توضيح

كانت هذه الرسالة رداً على رسالة كتبها أ. آ. شنيرسن (يريوما)، أحد الاشتراكيين الديمقراطيين في سانت بطرسبورغ، ينتقد فيها طريقة تنظيم عمل الاشتراكية-الديمقراطية في تلك المدينة.

بعد أن اعتقل لينين وأقرب الرفاق المحيطين به في كانون الأول 1895، سيطر "الاقتصاديون" بالتدريج على عصابة الكفاح في سبيل اعتناق الطبقة العاملة. وبالضد من الماركسيين الثوريين الذين كافحوا في سبيل تكوين منظمة سرية، مركزية من الثوريين، كان الاقتصاديون يستهينون بأهمية الكفاح السياسي ويدعون إلى تشكيل منظمة واسعة للطبقة العاملة تقوم على أساس اختياري وتسعى وراء تحقيق غاية أساسية هي الدفاع المباشر عن المصالح الاقتصادية للعمال وتشكيل بنوك العون المتبادل وما شاكل ذلك. وكانت سيطرة "الاقتصاديين" طويلة العهد على عصابة الكفاح قد تركت أثرها على البنية التنظيمية للعصابة، إذ كانت عضويتها من العمال (ما يدعى بتنظيم العمال) قد فصلت فصلاً مصطنعاً عن الأعضاء المنتمين إليها من المثقفين. لذلك كان تنظيم العصابة لا يناسب إلا شكل الكفاح النقابي ولم يكن ملائماً لقيادة الكفاح الثوري لجماهير العمال ضد الأوتوقراطية والبرجوازية. وقد وصل الصراع بين أنصار

اسكرا و"الاقتصاديين"، وهو الصراع الذي تطور في منظمة سانت بطرسبورغ، إلى ذروته عندما انتقلت لجنة سانت بطرسبورغ التابعة لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي إلى جانب موقف اسكرا صيف عام 1902.

كتبت اسكرا في العدد 10 الصادر في 15 كانون الأول 1902 تقول: "في اجتماع عقد بضواحي سانت بطرسبورغ في شهر حزيران حضره عمال يمثلون الاجنحة الخمس في التنظيم العمالي (وكانوا يؤلفون أعلى هيئة في المنظمة العمالية آنذاك)، أثرت مسألتان هما:

- 1 - الاتجاهان في داخل الاشتراكية الديمقراطية الروسية: الاتجاه "الاقتصادي" القديم الذي كان موجوداً إلى اليوم في سانت بطرسبورغ والاتجاه الثوري الذي تمثله اسكرا وزاريا.
- 2 - أسس التنظيم (الاتجاه المسمى "الديمقراطي" أم "منظمة الثوريين").

وقد اتخذ جميع العمال من المسألتين موقفاً مناهضاً بالاجماع من "النزعة الاقتصادية" و"الديمقراطية"، إلى جانب اتجاه اسكرا. وبهدف إعادة بناء عصابة سانت بطرسبورغ للكفاح بروح من المبادئ التنظيمية لاتجاه اسكرا، تشكلت لجنة مؤلفة من ممثلي تنظيم اسكرا ومنظمة العمال ولجنة سانت بطرسبورغ. بيد أن "الاقتصاديين" بزعامة توكاريف أعلنوا عن عدم موافقتهم على القرار الذي اتخذته لجنة سانت بطرسبورغ بالوقوف إلى جانب اتجاه اسكرا وشكلوا ما يدعى باسم اللجنة التنظيمية للعمال وخاضوا الصراع ضد أنصار اسكرا. غير أن

هؤلاء استطاعوا، بمساندة العمال، أن يحتفظوا بمواقفهم ويعززوا موقفهم داخل تنظيم سانت بطرسبورغ. في ذروة الصراع ضد "الاقتصاديين" وصلت رسالة إلى رفيق إلى سانت بطرسبورغ، وقد طور فيها لينين خطته بشأن تنظيم الحزب وأسبغ عليها شكلاً ملموساً. وعند استلامها صورت واستنسخت باليد ووزعت على الاشتراكيين الديمقراطيين في سانت بطرسبورغ. في حزيران 1903 صدرت سراً من قبل عصابة الاشتراكيين الديمقراطيين في سيبيريا تحت عنوان "عملنا الثوري في منظمات حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي. رسالة إلى رفيق". كما قامت اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بنشر هذه الرسالة في كراس منفصل مع مقدمة وملحق بقلم لينين، الذي هيا الكراس إلى الطبع كذلك. وجرى توزيع الرسالة على نطاق واسع داخل المنظمات الاشتراكية الديمقراطية. وتكشف أرشيفات الشرطة للأعوام 1902-1905 بأن الرسالة قد وجدت أثناء الغارات التي قامت بها الشرطة في موسكو وريغا وروستوف على الدون وناخيجيفان ونيكولايف وكراسنويارسك واركوتسك وفي أماكن غيرها.

وتضم أرشيفات معهد الماركسية-اللينينية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي مسودة الصفحة الأولى من الرسالة وقد كتب عليها بخط لينين "إلى لجنة سانت بطرسبورغ

عامّة وإلى الرفيق يريوما بالأخص (من لينين)..*
ملاحظة: جرى اختصار تعبير صحيفة مركزية بـ (ص. م)
واللجنة المركزية بـ (ل. م).

* 89 من المجلد 6 من المؤلفات الكاملة "كانون الثاني 1902 – أب 1903"،
ص552-553، الطبعة الانكليزية من المؤلفات الكاملة، دار النشر باللغات
الأجنبية، موسكو / 1961.

رسالة إلى رفیق حول مهماتنا التنظيمية

الرفیق العزيز

يسرني أن أنزل عند طلبك وأقوم بنقد مسودة أعدت من قبلك بخصوص "منظمة الحزب الثوري في سانت بطرسبورغ" (التي أرجح أن المقصود بها تنظيم عمل حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي في سانت بطرسبورغ). ولما كانت المسألة التي طرحتها على درجة بالغة من الأهمية، فإن من الواجب أن يشترك في مناقشتها كافة أعضاء لجنة سانت بطرسبورغ، لا بل جميع الاشتراكيين الديمقراطيين في عموم روسيا.

اسمح لي، في البداية، أن أعبر لك عن اتفاقي الكامل مع الايضاح الذي بينت فيه عدم صلاحية التنظيم السابق لـ "العصبة" (أو "الطراز العصيوي" على حد تعبيرك). فأنت تشير إلى انعدام التدريب الجاد والتربية الثورية بين أوساط العمال التقدميين وإلى ما يسمى بنظام الاختيار الذي يؤيده أنصار رابوتشي ديلو بز هو ومكابرة متناهيين بز عم استناده إلى المبادئ "الديمقراطية". كما أنك تشير إلى اغتراب العمال عن النشاط

الفعال.

فالقضية بالتحديد هي:

- 1 - الافتقار إلى التدريب الجاد والتربية الثورية (لا بين العمال وحسب وإنما بين المثقفين كذلك).
- 2 - التطبيق غير المناسب والمسرف لمبدأ الاختيار.
- 3 - اغتراب العمال عن النشاط الثوري الفعال - هذا هو مكنم النقص الأساسي الذي تعاني منه بالفعل منظمة سانت بطرسبورغ وكثير غيرها من المنظمات المحلية لحزبنا.

إنني متفق كل الاتفاق مع وجهة نظرك الأساسية بصدد المهمات التنظيمية، وأشارك الرأي بشأن خطتك التنظيمية بالقدر الذي أفهم فيه خطوطها العامة كما وردت في الرسالة التي استلمتها منك.

وأتفق معك بالأخص اتفاقاً تاماً بأن الواجب يدعوننا إلى أن نشدد بصفة خاصة على المهمات المرتبطة بالعمل على نطاق روسيا كلها وبعمل الحزب ككل.

وينعكس هذا في الفقرة الأولى من مسودتك، حيث أنك تبادر إلى القول "إن صحيفة اسكرا التي لها مراسلين دائمين بين العمال وتربطها صلة وثيقة بالعمل داخل التنظيم، هي المركز القيادي للحزب (لا للجنة أو منطقة من المناطق فحسب) "ولا

أبغى هنا إلا الإشارة إلى أن الجريدة يمكن وينبغي أن تكون القائد
الايديولوجي للحزب، تنمي الحقائق النظرية والأسس التاكتيكية
والأفكار التنظيمية العامة والمهام التي يجابهها الحزب بصورة
عامة في وقت من الأوقات. غير أن القائد العملي المباشر
للحركة لا يمكن أن يكون إلا مجموعة مركزية خاصة (ولنطلق
عليها اتفاقاً اسم اللجنة المركزية، مثلاً) هذه المجموعة هي التي
تديم الصلات المباشرة بكافة اللجان وتضم أفضل القوى الثورية
بين الاشتراكيين الديمقراطيين الروس وتقوم بإدارة كافة الشؤون
العامة للحزب مثل توزيع الأديبات وإصدار البيانات وتوزيع
القوى وتنسيب الأفراد والجماعات للقيام بالمهام الخاصة
والإعداد للمظاهرات ولانتفاضة على نطاق روسيا كلها، إلخ.
ولما كان من الضروري الحفاظ على أقصى قدر من سرية
التنظيم وتأمين الاستمرارية للحركة، لهذا يمكن لحزبنا ويجب
عليه أن يمتلك مركزين قياديين هما ص. م (الصحيفة المركزية)
و ل. م (اللجنة المركزية) تقع على الأول مسؤولية القيادة
الايديولوجية وعلى الثاني مسؤولية القيادة المباشرة والعملية. من
الضروري تأمين وحدة العمل والتعاقد المطلوب بين هاتين
المجموعتين لا من خلال برنامج واحد للحزب وحسب وإنما من
خلال تركيب كلا المجموعتين أيضاً (إذ أن المجموعتين ص. م.
و ل. م. يجب أن تتألفا من أشخاص ينسجمون فيما بينهم أنسجماً
كلياً) وعقد كونفرنس مشترك بصورة دورية ومنتظمة. في تلك
الحالة فقط يمكن أن تكون الصحيفة المركزية، من جهة، بعيدة
عن متناول الشرطة الروسية ويضمن لها الثبات والاستمرارية،

في نفس الوقت الذي تكون فيه اللجنة المركزية منسجمة مع الصحيفة المركزية بخصوص جميع القضايا الأساسية وتتمتع بصلاحيات كافية لتتولى أمر العناية بكافة الجوانب العملية من الحركة بصورة مباشرة.

لهذا فإن من المستحسن أن لا تشير الفقرة الأولى من النظام الداخلي (كما وردت في مسودتك) فقط إلى أي من صحافة الحزب يجب اعتبارها الصحيفة المركزية (وهذا ضروري بالطبع) بل أن عليها أن تنص كذلك على قيام المنظمة المحلية المعنية بمهمة العمل بنشاط في سبيل خلق تلك المؤسسات المركزية التي لا يمكن للحزب أن يوجد من دونها، وإسناد هذه المؤسسات ومن ثمة تعزيزها.

ثم. تقول في الفقرة الثانية أن اللجنة ينبغي أن "توجه المنظمة المحلية" (وقد يكون من المستحسن القول: "العمل المحلي كله وسائر منظمات الحزب المحلية"، بيد أنني لا أريد الاستغراق في تفاصيل تتعلق بالصياغة) وتتألف من عمال ومثقفين معاً، لأن من شأن تقسيمها أن لا يؤدي إلا إلى الضرر. وهذا صحيح جداً ولا ريب. ينبغي أن لا تكون هناك إلا لجنة واحدة لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي ومن الواجب أن تتألف هذه اللجنة من اشتراكيين ديمقراطيين يمتلكون قناعة تامة ويكرسون أنفسهم تكريساً تاماً إلى النشاطات الاشتراكية الديمقراطية. علينا أن نقوم بسعي خاص من أجل توفير أكبر عدد ممكن من العمال الذين يملكون وعياً طبقياً مكتملاً ويعملون كثوريين محترفين

وأعضاء في اللجنة⁽¹⁾. وحال أن تصبح هناك لجنة منفردة لا مزدوجة، حتى تحتل مسألة المعرفة المباشرة لأعضاء اللجنة بعدد واسع من العمال أهمية خاصة. ولكي نأخذ زمام القيادة في كافة الشؤون التي تجري داخل أوساط العمال، يجب أن نكون قادرين على الوصول إلى جميع الأحياء وأن نعرف أكبر عدد من العمال وأن نكون تحت تصرفنا مختلف سبل الاتصال، إلخ. لهذا السبب ينبغي أن تنظم اللجنة، قدر الإمكان بين صفوفها كافة القادة الرئيسيين في حركة الطبقة العاملة من بين العمال أنفسهم. وعليها أن توجه كافة جوانب الحركة المحلية وتتولى أمر العناية بكافة المؤسسات والقوى والموارد المحلية التي تحت تصرف الحزب. أنت لا تذكر شيئاً عن الكيفية التي يجب بها تشكيل اللجنة- والأرجح أن علينا هنا أن نتفق معك بأن من النادر أن تستدعي الضرورة توفر قواعد خاصة في هذا الشأن. فالكيفية التي تتشكل بها إنما هي مسألة يقررها الاشتراكيون الديمقراطيون أنفسهم عند الحاجة، إلا أنه قد تبقى هناك ضرورة للإشارة إلى وجوب إضافة أعضاء جدد إلى اللجنة بقرار تتخذه أغلبية (أو ثلثي، إلخ) أعضائها وعلى اللجنة أن تتأكد بأن قائمة اتصالاتها قد أودعت إلى جبهة موثوقة، من وجهة ثورية، وأمينية، بالمعنى السياسي) وإنها قامت سلفاً بإعداد قائمة بالأعضاء المرشحين إليها. بعد قيام لجنة الصحيفة المركزية

¹ - علينا أن نحاول إدخال عمال ثوريين إلى اللجنة يمتلكون أوسع الصلات بجماهير العمل، وأفضل "سمعة" بينهم

يجب التوقف عن تشكيل أية لجان جديدة إلا من خلال التعاون معهما وبموافقتهم. يجب أن لا تضم اللجان، قدر المستطاع، عدداً واسعاً من الأعضاء في صفوفها (لكي يكون بالإمكان تأليفها من أناس يملكون حظاً جيداً من التعليم، ويتقن كل منهم فنون الفرع الذي يعمل فيه من فروع النشاط الثوري) بيد أنها ينبغي أن تضم في الوقت نفسه عدداً يكفي لتولي أمر العناية بكافة جوانب العمل وضمان التمثيل الكامل والقرارات الملزمة. وإذا صادف أن كان عدد الأعضاء كبيراً للغاية وكان أمر اجتماعهم محفوفاً بالمخاطر في غالب الأحيان، فقد يكون من الضروري عندها انتقاء مجموعة تنفيذية خاصة وصغيرة للغاية من بين أعضاء اللجنة (على أن لا يزيد العدد عن خمسة مثلاً، وحتى أقل من ذلك) ولا بد أن تضم هذه المجموعة سكرتير اللجنة والأعضاء الذين يتمتعون بأفضل مقدرة على التوجيه العملي لسائر جوانب العمل. من الأهمية بمكان توفير أعضاء احتياط لهذه المجموعة حتى لا تستدعي الضرورة إيقاف العمل وقت الاعتقالات. ويجب أن تخضع نشاطات المجموعة التنفيذية وعضويتها، إلخ إلى موافقة اجتماع عام تعقده اللجنة.

ثم إنك تقترح تشكيل المؤسسات التالية بعد اللجنة شريطة أن تكون خاضعة لها:

1 - اجتماعات المناقشة (كونفرنسات "أفضل" الثوريين).

2 - حلقات المنطقة.

- 3 - حلقة للدعاة ملحقة بكل حلقة من تلك الحلقات.
- 4 - حلقات المصنع.
- 5 - "اجتماعات ممثلي" المندوبين من حلقات المصنع في منطقة معينة.

أتفق معك تماماً بأن كافة المؤسسات اللاحقة (التي ينبغي أن يوفر منها عدد كبير للغاية وعلى درجة متناهية من التنوع، إضافة إلى تلك التي أتيت على ذكرها) يجب أن تكون خاضعة إلى اللجنة، وأن من الضروري أن تكون هناك مجموعات منطقة (للمدن الكبيرة جداً) ومجموعات مصنع (دوماً وفي جميع الأماكن). لكن يبدو أنني لا أتفق معك تمام الاتفاق حول عدد من التفاصيل. منها على سبيل المثال ما يتعلق بـ "اجتماعات المناقشة" التي اعتقد أنها غير ضرورية على الإطلاق. ينبغي ان يكون "أفضل" الثوريين في اللجنة أو ينخرطون في مهمات خاصة (الطباعة، النقل، الجولات التحريضية، تنظيم مكتب للجوازات، مثلاً، أو فصائل صدامية لمكافحة الجواسيس والمندسين أو مجموعات في الجيش، إلخ).

تعقد "الكونفرنسات" في اللجنة وفي كل منطقة، وفي كل حلقة من حلقات الدعاية والمهنة (النساجين، الميكانيكيين والدباغين، إلخ) والطلبة والأدب إلخ. فلماذا يجب أن نجعل من الكونفرنسات مؤسسة خاصة؟

ثم أنكم تطالبون لسبب مبرر تماماً بفتح باب الكتابة إلى

اسكرا مباشرة أمام "كل من يريد ذلك"، عدا أن كلمة "مباشرة" ينبغي أن لا يفهم منها بأن كل من يريد ذلك يجب أن تيسر له سبل الوصول إلى مكتب التحرير أو عنوان الجريدة، إنما يكون من الملزم تسليم (أو إرسال) المراسلات الموجهة إلى المحررين من كافة الراغبين بذلك. طبيعي يجب أن تكون العناوين معروفة إلى حلقة واسعة نسبياً، إلا أن من الضروري عدم إعطائها لأي كان بل فقط إلى الثوريين الموثوقين الذين يعتد بمقدرتهم على التقيد بمتطلبات السرية – وقد لا يشمل هذا شخصاً فقط في كل منطقة، مثلما تقترح، وإنما عدة أشخاص. كما أن من الواجب أن يكون لجميع الذين يساهمون في عملنا –جميع الحلقات منفردة ومجموعة –حق لفت انتباه اللجنة إلى قراراتهم ورغباتهم وطلباتهم، وليس اللجنة وحدها بل و ص. م. ول. م. كذلك، فإذا ما ضمنا هذا، ستتمتع سائر كونفرنسات محترفي الحزب بمزية الحصول على المعلومات الكاملة من دون أن تكون مضطرة إلى تأسيس أي شيء بالغ الإرهاق ومتناقض مع قواعد السرية مثل "اجتماعات المناقشة". طبيعي، ينبغي علينا أن نحاول كذلك ترتيب الكونفرنسات الشخصية لأكبر عدد ممكن من المحترفين دون استثناء. بيد أن كل شيء هنا يتوقف على مراعاة السرية. فالاجتماعات والتجمعات العامة غير ممكنة في روسيا إلا في أحوال نادرة وفي حالات استثنائية. ولهذا فإن من الضروري مضاعفة حذرنا عند السماح إلى "أفضل الثوريين" بحضور مثل هذه الاجتماعات، طالما كان من اليسير على المندسين الحضور إليها أو على الجواسيس تعقب بعض المساهمين في الاجتماع.

سوف يكون من الأفضل كما أعتقد أن نعمل على النحو التالي:
عندما تتوفر إمكانية لتنظيم اجتماع كبير عام (يضم بين 30 إلى
100 شخص مثلاً، أثناء الصيف في الغابات أو في شقة سرية
توفرت فيها احتياطات أمنية خاصة لهذا الغرض.

يجب على اللجنة أن تبعث بشخص واحد أو شخصين من
"أفضل الثوريين" وتتأكد بأن الناس المناسبين هم الذين
يحضرون الاجتماع. أي، أن توجه الدعوة، مثلاً، إلى أكبر عدد
من الأعضاء الذين يوثق بهم في حلقات المعمل، إلخ. إلا أن من
الضروري أن لا يكون لهذه الاجتماعات أي محضر رسمي وأن
لا تثبت في النظام الداخلي ولا أن تعقد بصورة منتظمة. كما
ينبغي عدم وضع الترتيبات على نحو يتيح لكل من يحضر
الاجتماع معرفة الآخرين هناك، أي أن يعرف كل واحد أنه
"ممثل" لإحدى الحلقات، إلخ. لهذا تراني لا أعارض
فقط "اجتماعات المناقشة" وإنما "اجتماعات الممثلين" على حد
سواء. بدلاً من هاتين المؤسستين، اقترح وضع قاعدة لهذا
الغرض. يجب على اللجنة السعي إلى تنظيم اجتماعات واسعة
تضم أكبر عدد ممكن من المساهمين الذين يأخذون على عاتقهم
تنفيذ المهمات العملية في الحركة، وللعمال بصورة عامة. تقوم
اللجنة بتحديد زمان ومكان الاجتماع والمناسبة الداعية إلى
انعقاده، ويعهد إلى اللجنة مسؤولية إجراء الترتيبات السرية لمثل
هذه القضايا. بديهي أن تنظيم تجمعات للعمال ذات طابع أقل
رسمية أثناء النزاهات أو التجول في الغابات، إلخ لا يتقيد بهذه
القاعدة أبداً، وقد يكون من المستحسن أن لا يجري ذكرها مطلقاً

في النظام الداخلي.

ثم مجموعات المنطقة. اتفق معك تماماً أن من بين أهم المهمات التي يجب أن تنهض بها هي تنظيم توزيع الأدبيات بصورة مناسبة. وأعتقد أن على مجموعات المنطقة أن تلعب من حيث الأساس دور الوسيط بين اللجان والمعامل، وسطاء بل وحتى مراسلين. ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لها التوزيع المناسب للأدبيات المستلمة من اللجنة بالصورة التي تتفق مع قواعد السرية. وهذه مهمة على درجة بالغة من الأهمية، لأننا إذا استطعنا أن نؤمن صلة منتظمة بين مجموعة توزيع خاصة بالمنطقة وسائر المعامل في تلك المنطقة وكذلك بأكبر عدد ممكن من بيوت العمال في المنطقة نفسها فإن ذلك سوف يكتسب قيمة كبيرة سواء لأغراض المظاهرات أن لتنظيم انتفاضة. إن ترتيب وتنظيم التسليم المناسب والسريع للأدبيات والمنشورات والنداءات إلخ، وتدريب شبكة من الوكلاء لهذا الغرض معناه إنجاز القسم الأعظم من العمل التحضيري لقيام مظاهرات أو انتفاضة في المستقبل. ففي أوقات الاضطرابات أو عند حدوث اضراب أو غليان يكون الأوان قد فات للشروع بتنظيم توزيع الأدبيات، إذ أن مثل هذا العمل لا يمكن بناءه إلا على نحو تدريجي وذلك من خلال جعل التوزيع الزامياً مرتين أو ثلاث مرات في الشهر الواحد. وإذا لم تتوفر الصحف، فإن من الممكن والواجب توزيع المنشورات لأن ماكنة التوزيع ينبغي أن لا تبقى عاطلة مهما كانت الأسباب. وبهذا السبب يجب أن يرفع مستوى هذه الماكنة إلى درجة الكمال لكي يكون بالإمكان إعلام وتعبئة

كافة أبناء الطبقة العاملة في سانت بطرسبورغ بين ليلة وضحاها، إذا جاز التعبير. وهذا الهدف ليس نوعاً من الطوباوية أبداً، شريطة أن يتوفر هناك إرسال منتظم من المركز إلى أضيقت حلقات الوسطاء ومن هذه إلى الموزعين، وحسب اعتقادي يجب أن لا تتجاوز وظائف مجموعات المنطقة حدود عمل الوساطة والإرسال، وإذا شئنا الدقة، يجب أن لا يتوسع عملها إلا بعد اتخاذ أقصى الحيطة وإلا فلن يؤدي ذلك إلا إلى تعاضم خطر الانكشاف وتعرض سلامة العمل إلى الضرر. طبيعي، تجري كونفرنسات مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالحزب داخل حلقات المنطقة أيضاً، بيد أن من الواجب اتخاذ القرارات التي تخص كافة المسائل العامة للحركة المحلية من قبل اللجنة وحدها. ويجب عدم السماح لمجموعات المنطقة بأن تتصرف كما يحلو لها إلا في المسائل التي تخص الجانب الفني للإرسال والتوزيع؟ ينبغي أن يناط تركيب مجموعات المنطقة باللجنة، بمعنى أن اللجنة تعين أحد أعضائها أو اثنين منهم (أو حتى بعض الرفاق ممن ليسوا أعضاء في اللجنة) كمندوبين إلى هذه المنطقة أو تلك وتزويدهم بتعليمات تتعلق بتشكيل مجموعة منطقة يعين جميع أعضائها في مناصبهم، إذا صح التعبير، من قبل اللجنة. فمجموعة المنطقة هي فرع للجنة لا تستمد صلاحياتها إلا من هذه الأخيرة.

انتقل الآن إلى مسألة حلقات الدعاة. من المحال تقريباً تنظيم مثل هذه الحلقات بصورة منفصلة في كل منطقة على حدة، ويعود ذلك إلى ندرة قوى الدعاة لدينا، كما أن من النادر أن

يكون ذلك مستحسناً، فالدعاية يجب القيام بها بروحية واحدة من قبل اللجنة كلها، وينبغي أن تكون مركزية تماماً. لهذا فإن رأيي حول هذه المسألة يلخص كالتالي:

تصدر اللجنة تعليماتها إلى عدد أعضائها لتنظيم مجموعة من الدعاة (تكون فرعاً من فروع اللجنة أو واحدة من المؤسسات التابعة لها) ولغرض الحفاظ على سرية العمل، على هذه المجموعة أن تستفيد من خدمات مجموعات المنطقة وتقوم بالدعاية في سائر أرجاء البلدة وضمن كافة الأحياء "الداخلة ضمن اختصاص" اللجنة. وإذا استدعت الضرورة، يحق لهذه المجموعة إقامة عدد من المجموعات المتفرعة، تعهد إليها، مثلاً، بقسم من وظائفها، غير أن كل هذا لا يمكن القيام به من دون موافقة اللجنة التي لها دائماً أن تمتلك الحق غير المشروط في إرسال من ينوب عنها إلى أية مجموعة أو مجموعة متفرعة أو حلقة، مهما كانت صلتها بالحركة.

يجب تبني نفس نمط التنظيم ونفس النوع من فروع اللجنة أو مؤسساتها في مختلف المجموعات العاملة في الحركة بكافة أشكالها - المجموعات الطلابية في المدارس العالية والثانوية، المجموعات المؤيدة لنا بين موظفي الحكومة، مثلاً، مجمعات النقل والطباعة والجوازات، مجموعات تنظيم أماكن الاجتماعات السرية، مجموعة تعقيب الجواسيس، المجموعات العسكرية، مجموعات تزويد السلاح، مجموعات تنظيم "المشروعات لمربحة مالياً" مثلاً، إلخ. يجب أن يقوم كامل فن إدارة التنظيم

السري على الاستفادة من كل ما هو ممكن، وفي "إعطاء كل فرد واجباً يقوم به" في عين الوقت الذي يجري فيه الاحتفاظ بقيادة الحركة كلها لا بفضل الصلاحيات التي تتمتع بها فقط وإنما بفضل النفوذ والإمكانية وتوفر قدر أعظم من الخبرة والقدرات المتعددة والموهبة. وهذه الملاحظة أدبتها للرد على اعتراض منتظر ومعتاد بأن المركزية الصارمة يمكن أن تقوض الحركة بمنتهى السهولة إذا حدث وكان في المركز شخص غير مقتدر تناط به سلطات واسعة. هذا ممكن بطبيعة الحال، بيد أن تحاشيه باللجوء إلى مبدأ الاختيار واللامركزية، التي لا يجوز تطبيقها على نطاق واسع مطلقاً يمكن أن ينزل ضرراً متناهياً بالعمل الثوري في ظل الحكم الاوتوقراطي. ولا يمكن لأي نظام داخلي أن يوفر سبل الوقوف بوجهه. فمثل هذه السبل لا تتوفر إلا من خلال إجراءات "التأثير الرفاعي"، ابتداء من قرارات كل مجموعة متفرعة سوية وعلى انفراد، مقترنة بنداياتها إلى ص.م. ول. م وانتهاء بإزاحة الأشخاص المسؤولين (إذا سارت الأمور من سيء إلى أسوأ) الذين لا تتوفر لديهم القدرة إطلاقاً. يجب على اللجنة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من تقسيم العمل أخذاً بالاعتبار ما تتطلبه مختلف جوانب العمل الثوري من قابليات متنوعة وما يصادف أحياناً من وجود شخص قد لا ينفع أبداً كمنظم ولكنه ربما أصبح محرضاً لا يقدر بثمن، أو شخص لا تتوفر فيه الصفات المطلوبة في أداء العمل السري الدقيق لكنه يمكن أن يصبح داعية ممتازاً، إلخ.

ولما كنا لا نزال في موضوع الدعاة، أود بالمناسبة أن أوجه

انتقاداً موجزاً إلى الممارسة المعتادة التي تتخّم هذا العمل بأناس لا قبل لهم عليه فيؤدي ذلك بالنتيجة إلى انخفاض مستوى الدعاية. هناك عادة تنفّش أحياناً بيننا وهي اعتبار كل طالب بمثابة داعية، من دون تمييز. كما أن كل شاب يطالب لنفسه إسناد حلقة من حلقات الدعاية إليه" إلخ. يجب الوقوف ضد هذه الممارسة لأنها مصدر لكثير من الضرر. هناك عدد قليل للغاية من الدعاة الذين يتصفون بمبدأية ثابتة ويتمتعون بمقدرة حقة (ولكي يصل المرء إلى هذا المستوى، عليه أن يبذل مجهوداً كبيراً في الدرس وتكديس الخبرة). أناس مثل هؤلاء يجب أن يتخصصوا إذن ولكن في مثل هذا النوع من العمل، تخصصاً كلياً وتبذل لهم العناية الفائقة. ينبغي أن يلقي هؤلاء الناس عدداً من المحاضرات كل أسبوع ويرسلون إلى المدن الأخرى إذا اقتضت الضرورة. وعلى العموم يجب أن يقوم الدعاة المتمكنون بجولات في مختلف المدن الصغيرة والكبيرة. غير أن من اللازم أن تعهد إلى جمهرة الشباب المهمات العملية أساساً، التي يجري تجاهلها إلى حد ما بالمقارنة مع إدارة الطلبة للحلقات التي يطلق عليها ظلماً اسم حلقات "الدعاية". طبيعي أن يكون التدريب الشامل مطلوباً كذلك في المشروعات العملية الخطيرة. مع هذا فإن من الممكن توفير العمل في هذا الحقل بسهولة إلى "المبتدئين" أيضاً.

ننتقل الآن إلى حلقات المصنع. تتسم هذه بأهمية خاصة بالنسبة لنا. فالمصانع الواسعة (والمعامل) لا تضم القسم الغالب من الطبقة العاملة، عددياً، وحسب بل وأكثر من ذلك أنها تضم

أكبر أقسامها نفوذاً وتطوراً وقدرة على الكفاح. ينبغي أن نجعل من كل مصنع حصناً لنا. لذلك يجب أن تكون منظمة كل "مصنع" سرية من الداخل بقدر ما هي "متشعبة" من الخارج، أي أنها في علاقاتها الخارجية يجب أن تمتد مجالاتها إلى أبعد مسافة ممكنة وبأكثر ما يكون من الاتجاهات مثلما هو مطلوب من أية منظمة ثورية. على أنؤكد كذلك، هنا، ضرورة أن تكون مجموعة من الثورين هي النواة، القائد "المعلم". ولا بد أن نبتعد كلياً عن النمط التقليدي للمنظمات الاشتراكية الديمقراطية العمالية الصرف أو النقابية الصرف، بما في ذلك حلقات "المصنع". فمجموعة المصنع أو لجنة المصنع (المعمل)- تميزاً لها عن المجموعات الأخرى التي ينبغي أن يتوفر منها عدد كبير- ينبغي أن تتألف من عدد صغير للغاية من الثوريين الذين يتلقون التعليمات والصلاحيات التي يتمتعون بها لمواصلة العمل الاشتراكي الديمقراطي بأجمعه في المصنع من اللجنة مباشرة. حتى أن عضو لجنة المصنع عليه أن يعتبر نفسه وكيلاً من وكلاء اللجنة، ملزماً بالخضوع إلى جميع أوامرها والتفويض بكافة "القوانين والأعراف" الخاصة "بجيش في الميدان" انضوى تحت لوائه ولم يعد له الحق في التغيب عنه أيام الحرب دون إجازة رسمية. لذلك فإن تركيب لجنة المصنع مسألة تتمتع بأهمية بالغة، وتعد من بين الواجبات الرئيسية للجنة السهر على توفير التنظيم المناسب لهذه اللجان المتفرعة. وهذا هو تصوري لها: تصدر اللجنة الأوامر إلى قسم من أعضائها (إضافة إلى بعض العمال، مثلاً، ممن لم يجر ضمهم إلى عضوية اللجنة لهذا السبب

أو ذاك ولكنه على قدر كبير من الفائدة بفضل الخبرة التي يتمتع بها ومعرفته بالناس والذكاء والصلات التي تربطه بالأخرين) لتنظيم اللجان المتفرعة في سائر الأمكنة. تتشاور هذه المجموعة مع ممثلي المنطقة وترتب إجراء عدد من الاجتماعات وتدقق تدقيقاً شاملاً في الأعضاء المرشحين للجان المصنع المتفرعة، وتخضعهم إلى استجواب دقيق وتضعهم قيد الاختيار كلما دعت الضرورة لذلك، وتحاول بصورة مباشرة أن تفحص وتدقق أكبر عدد ممكن من الأعضاء المرشحين إلى اللجان المتفرعة إلى المصنع المعني، وتقدم في خاتمة المطاف قائمة لأعضاء كل حلقة من حلقات المصانع إلى اللجنة للموافقة عليها، أو تقترح إعطاء الصلاحية إلى عامل محدد لكي يؤسس أو يينقي لجنة متفرعة كاملة. بهذه الطريقة يمكن للجنة أن تحدد من يبقى من هؤلاء الوكلاء على صلة معها وكيف يمكن ادامتها (كقاعدة عامة من خلال ممثلي المنطقة، غير أن هذه القاعدة من الممكن استكمالها وتعديلها) ونظراً لما لهذه اللجان المتفرعة للمصنع من أهمية، يجب علينا أن نسهر قدر الإمكان حتى تمتلك كل لجنة متفرعة عنواناً تستطيع بواسطته توجيه اتصالاتها بالصحيفة المركزية وإيداع قائمة اتصالاتها في مكان أمين (أي أن المعلومات المطلوبة لإعادة تأسيس اللجنة المتفرعة على الفور في حالة الاعتقالات تنقل بصورة منتظمة وكاملة إلى مركز الحزب. ولهذا يجب الاحتفاظ بها في مكان أمين لا تستطيع أن تصل إليه الشرطة الروسية). بديهي أن إرسال العنوان يتقرر من قبل اللجنة. تبعاً لما تراه وعلى أساس الوقائع التي بحوزتها، لا

على أساس حق لا وجود له بتوزيع هذه العناوين توزيعاً "ديمقراطياً". وأخيراً، فقد لا يكون أمراً زائداً عن اللزوم الإشارة إلى أن الضرورة ربما حتمت أحياناً أو كان من المناسب أكثر، الاقتصار على تعيين وكيل واحد من اللجنة (وبديل عنه) بدلاً من تشكيل لجنة متفرعة للمصنع تتكون من عدة أعضاء. فور تكوين هذه اللجنة عليها الشروع بتنظيم عدد من مجموعات وحلقات المصنع تقوم بمختلف المهمات وتتفاوت من حيث درجة السرية والشكل التنظيمي. مثلاً، حلقات لاستلام وتوزيع الأدبيات (وهذه من أهم الوظائف التي ينبغي تنظيمها بهدف أن توفر لنا خدمات بريدية حقة تعود لنا، ومن أجل أن تكون بحوزتنا طرقاتاً مجربة وفعالة لا لتوزيع الأدبيات فقط وإنما لتسليمها إلى البيوت كذلك، وتوفير معلومات محددة بعناوين العمال وطرق الوصول إليها) وحلقات لقراءة الأدبيات الممنوعة ومجموعات لتعقب الجواسيس وحلقات لإعطاء توجيه خاص إلى الحركة النقابية والكفاح الاقتصادي، حلقات للمحرضين والدعاة تعرف كيف تثير الأحاديث الطويلة وتواصلها بطريقة مشروعة تماماً (حول المكائن، المفتشين، إلخ) وبذلك تكون قادرة على التحدث بإطمئنان وعلانية وتستطيع التعرف على الناس وتستكشف حقيقة أوضاعهم، إلخ⁽²⁾. على اللجنة المتفرعة للمصنع أن تحاول شمول المصنع كله والقسم الأكبر من العمال وتكون لها شبكة من

2 - نرى أيضاً أن هناك حاجة إلى المجموعات الصدامية، يدخل في عضويتها العمال الذين تلقوا تدريباً عسكرياً أو من هم أقوياء وخفاف الحركة وذلك للعمل في أوقات المظاهرات وتنظيم عمليات الهروب من السجن، إلخ..

جميع أشكال الحلقات (أو الوكلاء). أن نجاح اللجنة المتفرعة في نشاطاتها ينبغي أن يقاس استناداً إلى وفرة عدد مثل هذه الحلقات وامتلاكها للدعاة المتجولين وقيل كل شيء صحة العمل المنظم في توزيع الأدبيات وجمع المعلومات والمراسلات.

باختصار، يجب أن يكون النمط العام للتنظيم، حسب ما أرى، كالتالي: لا بد أن تكون هناك لجنة على رأس الحركة المحلية بأسرها، للنشاطات الاشتراكية الديمقراطية المحلية كلها. عن هذه اللجنة تتفرع المؤسسات والفروع التابعة لها مثل، أولاً شبكة الوكلاء التنفيذيين التي تضم (قدر الإمكان) جمهرة الطبقة العاملة كلها وتنظم على شكل مجموعات منطقة ولجان متفرعة للمصنع (أو المعمل). تتخرط هذه الشبكة وقت السلم في توزيع الأدبيات والبيانات والنداءات والاتصالات السرية باللجنة وتنظم في أوقات الحرب المظاهرات وغيرها من النشاطات الجماعية. ثانياً، تتفرع اللجنة كذلك إلى حلقات ومجموعات من شتى الأنواع تخدم الحركة كلها (دعاية، نقل، سائر أشكال النشاط السري، إلخ) وعلى كافة المجموعات والحلقات واللجان المتفرعة إلخ، التمتع بمركز لجنة ولجنة متفرعة. قسم منها سيعلمن جهاراً عن رغبته في الانضمام إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، إذا وافقت اللجنة على ذلك فإنه سينضم إلى الحزب ويتعهد بأداء وظائف محددة (بأوامر من اللجنة أو بالاتفاق معها)، وعليه أن يطيع أوامر أجهزة الحزب وتكون له نفس حقوق الأعضاء الآخرين ويعتبر في الحال مرشحاً إلى عضوية اللجنة، إلخ... آخرون سوف لن ينضموا إلى عضوية حزب

العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بل ينتظمون بحلقات يشكلها أعضاء الحزب أو تكون لهم علاقة بإحدى المجموعات الحزبية أو الأخرى، إلخ.

أما فيما يختص بالمسائل الداخلية فيكون جميع أعضاء هذه الحلقات على قدم المساواة مع جميع أعضاء اللجنة. الاستثناء الوحيد هو حق الاتصال المباشر باللجنة المحلية (وكذلك ل. م. و ص.م.) الذي يقتصر على شخص (أو أشخاص) يعينون لهذا الغرض من قبل اللجنة. هذا الشخص أو الأشخاص يبقون في كافة المجالات الأخرى على قدم المساواة مع الآخرين الذين يكون من حقهم تقديم البيانات (لا صفتهم الشخصية) إلى اللجنة المحلية وإلى ل. م. و ص. م. ويترتب على ذلك أن الاستثناء المشار إليه لن يشكل أي انتهاك أبداً لمبدأ المساواة، إنما هو مجرد تنازل ضروري لمتطلبات العمل السري التام. إن عضو اللجنة الذي يمتنع عن نقل اتصال من قبل جماعته "هو" إلى اللجنة أو ل. م. أو ص. م. يكون مذنباً بتهمة الخرق المباشر لواجب حزبي. ثم أن درجة سرية مختلف الحلقات والشكل التنظيمي لها سيتوقف على طبيعة الوظائف. ولهذا فسوف تكون المنظمات تبعاً لذلك متنوعة للغاية (تتراوح ما بين نمط التنظيم الأشد ضيقاً وصرامة وأكثره محدودية إلى النمط "الأكثر حرية" وسعة وانفتاحاً الذي لا يقوم على أساس صارم). على سبيل المثال، يجب الحفاظ على السرية التامة والضبط العسكري في مجموعات التوزيع. كما أن من الضروري الحفاظ على السرية في مجموعات الدعاة، ولكن الضبط العسكري فيها يكون أقل

بدرجة كبيرة. كما تتطلب مجموعات قراءة الأدبيات الممنوعة أو تنظيم المناقشات حول الحاجات والمطالب النقابية أقل سرية من ذلك، وهلم جرا. يجب أن تكون مجموعة التوزيع تابعة إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي ولديها معرفة بعدد محدد من أعضائه ومحترفيه. ولا يشترط بمجموعات دراسة ظروف العمل وصياغة المطالب النقابية أن تكون تابعة إلى حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي. كما أن على مجموعات الطلبة والضباط أو موظفي الدولة المنخرطة في التثقيف الذاتي بالاشتراك مع أحد أعضاء الحزب أو اثنين أن لا تشعر أحياناً بأن لهذا التثقيف أدنى علاقة بالحزب، إلخ. بيد أننا نطالب في حالة واحدة مطالبة قاطعة بأقصى درجة من درجات التثقيف في سائر هذه المجموعات المتفرعة وتلك هي أن كل عضو من أعضاء الحزب ينتمي إلى مجموعة كهذه مسؤول مسؤولية رسمية عن توجيه العمل في المجموعة وأن عليه اتخاذ كل إجراء يراه مناسباً حتى يكون تركيب كل مجموعة من هذه المجموعات أو ميكانيزم عملها كله ومحتوى ذلك العمل معروفاً إلى أقصى حد ممكن إلى ل. م. وص. م. وهذا أمر تستدعيه الضرورة حتى تكون عند المركز صورة كاملة عن الحركة كلها ويكون اختيار مختلف المراكز الحزبية من بين أوسع دائرة ممكنة من الناس وتتعلم كافة المجموعات ذات الطابع المتماثل في سائر أرجاء روسيا الواحدة أثر الأخرى (بواسطة المركز) وتحذر في حالة ظهور مندسين أو مشبوهين. وباختصار فإن هذا الأمر ضروري ضرورة مطلقة وحيوية في جميع الحالات.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ عن طريق تقديم تقارير منظمة إلى اللجنة، إرسال أكبر قدر من محتوى أكبر عدد من التقارير إلى ص.م، اتخاذ الترتيبات التي تسهل على أعضاء ل.م واللجنة المحلية زيارة مختلف الحلقات، وأخيراً جعل أمر تسليم قائمة الاتصالات مع هذه الحلقات أمراً إلزامياً إلى اللجنة وإلى المكتب الحزبي ل.ص.م. و ل.م، أي أسماء وعناوين عدد من أعضاء كل حلقة لغرض صيانتها من غير الممكن اعتبار عضو الحزب الذي ينتمي إلى واحدة من هذه الحلقات قد أدى واجبه إلا عند تقديم التقارير وإرسال الاتصالات. وفي تلك الحالة فقط يكون الحزب كله في وضع يستطيع فيه أن يتعلم من كل حلقة تقوم بتنفيذ العمل التطبيقي. وعندها فقط تفقد الاعتقالات والكمائن ذلك الذعر الذي يثيره بين صفوفنا، ذلك لأنه إذا أمكن الحفاظ على الصلات مع مختلف الحلقات، فإن من السهل عندها على مبعوث من ل.م. أن يجد البديل فوراً ومن ثم يستأنف العمل. لهذا فإن اعتقال لجنة من اللجان لن يؤدي إلى دمار الماكنة بأكملها، بل يزيح القادة فقط الذين يوجد لهم على الدوام مرشحين معدين سلفاً. ولا داعي للتحجج بان إرسال التقارير والاتصالات أمر مستحيل بسبب ضرورة الحفاظ على سرية العمل: فطالما كانت الرغبة متوفرة، فإن بالإمكان وسيكون الإمكان دائماً تسليم (أو إرسال) التقارير والاتصالات طالما كنا نمتلك ل.م و ص.م.

ينقلنا هذا إلى مبدأ هام للغاية لكافة منظمات الحزب ونشاطاته، ففي الوقت الذي تحتم فيه الضرورة توفر أقصى قدر من المركزية فيما يتعلق بالقيادة الأيديولوجية والعملية للحركة

والكفاح الثوري للبروليتاريا، هناك بالمقابل ضرورة لتوفير أقصى قدر من اللامركزية فيما يتعلق بجعل مركز الحزب (وبالتالي الحزب كله) على علم بأحوال الحركة وما له علاقة بالمسؤولية إزاء الحزب. يجب أن تودع قيادة الحركة بيد أصغر عدد ممكن من الثورين المحترفين الذين يأتلفون في جماعات على أقصى قدر من التجانس وأقصى قدر من الخبرة العملية. على المساهمين بالحركة أن يتغلغلوا إلى أكبر عدد ممكن من المجموعات المتنوعة والمتناثرة إلى أقصى الحدود من أقسام البروليتاريا المتنوعة غاية التنوع (وكذلك إلى الطبقات الأخرى من الشعب). يجب أن تكون بحوزة الحزب لا المعلومات الدقيقة فقط المتعلقة بنشاطات كل مجموعة من هذه المجموعات بل وأكمل المعلومات الممكنة بخصوص تركيبها كذلك. علينا أن نركز قيادة الحركة. ولهذا فإن علينا كذلك (ولذلك السبب بعينه، لأنه من دون توفر المعلومات تصبح المركزية أمراً غير ممكن)، وبقدر ما نستطيع أن نضفي طابعاً لا مركزياً على المسؤولية من الحزب من جانب جميع أعضائه كأفراد ومن جانب كل من له دور في العمل ومن كل حلقة تعود إلى الحزب أو على اتصال به. هذه اللامركزية شرط مسبق للمركزية الثورية ودواء شاف لها، وعندما تتحقق المركزية كما ينبغي وتكون بحوزتنا ص.م. و ل.م ، عندها فقط يمكن لكل مجموعة، مهما بلغت من الصغر، أن تتصل بها- ولا تتصل بها فقط، بل وتتصل بها على نحو منتظم بفضل نظام قام على خبرة سنوات. وفي تلك الحالة فقط يمكن القضاء على إمكانية نشوء عواقب وخيمة من جراء تركيب

غير مناسب حدث صدفة لإحدى اللجان المحلية. وإذ نوشك الآن أن نصل إلى وحدة فعلية للحزب وخلق مركز قيادي حقيقي، يجب علينا أن نتذكر جيداً أن هذا المركز سيكون عاجزاً إذا لم ندخل عليه في الوقت ذاته أقصى قدر من اللامركزية، سواء ما تعلق من ذلك بالمسؤولية إزاء المركز أو إبقائه على علم بكل صغيرة وكبيرة في الوجه الآخر من تقسيم العمل الذي يعتبر عادة واحداً من ألح الضرورات العملية لحركتنا ولا يستطيع أي اعتراف رسمي بمنظمة من المنظمات على أساس كونها المركز القيادي ولا إنشاء ل.م. شكلية، لا يستطيع هذا كله أن يجعل من حركتنا حركة موحدة بحق أو الماكنة الحزبية. وهذه اللامركزية ليست أكثر من حرزة تؤدي إلى خلق حزب جهادي ثابت، إذا استمر مركز الحزب مقطوعاً عن العمل التطبيقي المباشر من قبل اللجان المحلية من النمط القديم، أي تلك اللجان التي تتألف من جانب من خليط منتظم من الأشخاص كل منهم يقوم بكافة الأعمال دون استثناء، دون أن يتخصص في نوع معين من العمل الثوري، دون أن يأخذ على عاتقه المسؤولية عن إحدى الواجبات الخاصة، دون أن يقوم بعمل محدد وينجزه إلى آخره بعد أن أخذه على عاتقه وجرت دراسته والأعداد له بصورة شاملة، ويهدر بالتالي كثيراً من الوقت والطاقة في الضجيج الراديكالي. في حين أن هناك، من جانب آخر، جمهرة كبيرة من حلقات الطلبة والعمال، نصفها لا تعلم اللجنة عنه أي شيء ونصفها الآخر بطيء ويفتقر إلى التخصص بالقدر نفسه ولم تتح له الفرصة إلا قليلاً لاكتساب خبرة الثوريين المحترفين أو

الانتفاع من خبرة الآخرين، يستهلك وقته بكونفرنسات لا تنتهي "حول كل شي"، وبالانتخابات ووضع مسودة للنظام الداخلي مثل اللجنة بالضبط. إذا أريد أن يعمل المركز كما ينبغي، يجب على اللجان المحلية أن تعيد تنظيم نفسها. عليها أن تصبح منظمات متخصصة وأكثر "عملية"، قادرة على الوصول إلى "كمال" حقيقي في هذا الميدان أو ذاك من ميادين النشاط العملي. ليس من شأن المركز فقط تقديم النصح والإقناع والمناقشة (مثلما كانت عليه الحالة سابقاً) وإنما عليه في الحقيقة قيادة الأوركسترا، ولهذا فمن الضروري معرفة من يعزف على هذه الآلة أو تلك بدقة وأين وكيف. أي وكيف استلمت التعليمات وتسلمت عند العزف على كل آلة ومن هو الذي يعزف نشازاً (وقت أن تبدأ الموسيقى تصر في الأذن) وأين ولماذا ومن هو الذي ينبغي نقله وكيف وإلى أين وذلك لكي يكون بالإمكان معالجة التنافر، إلخ. في الوقت الحاضر – وهذا أمر يجب أن يقال بصراحة- نحن إما لا نعرف شيئاً عن العمل الحقيقي للجنة من اللجان، اللهم إلا من نداءاتها ومن مراسلاتها العامة، أو أننا نعرف شيئاً عنها من أصدقاء ومعارف طبيين. غير أن من السخف أن نتصور أن حزباً ضخماً، قادراً على قيادة حركة الطبقة العاملة الروسية ويستعد لشن هجوم عام على الاوتوقراطية، يمكنه أن يكتفي بشيء كهذا. ينبغي تقليص عدد أعضاء اللجان، يجب أن يعهد إلى كل منهم كلما كان ذلك ممكناً، بوظيفة محددة، خاصة وهامة، يجري على أساسها محاسبته، يجب إقامة مركز توجيه خاص وصغير للغاية وكذلك شبكة من الوكلاء التنفيذيين والعمل

على تطويرها وربط كل لجنة بكل مصنع كبير، ومواصلة التوزيع المنتظم للأدبيات وأعطاء المركز صورة دقيقة عن هذا التوزيع وعن ميكانيزم العمل كله، وأخيراً يجب تشكيل مختلف المجموعات والحلقات التي تأخذ على عاتقها أداء مختلف الوظائف أو توحيد الأشخاص القريبين من الاشتراكيين الديمقراطيين وذلك لكي تكون اللجنة والمركز على علم دائم بنشاطات هذه الحلقات (وبتركيبها) - على هذه التوجيهات ينبغي أن يعاد تنظيم لجنة سانت بطرسبورغ وسائر اللجان الأخرى للحزب، ولهذا السبب فإن موضوع النظام الداخلي لا يحتل إلا أهمية ضئيلة للغاية.

شرعت بتحليل مسودة النظام الداخلي انطلاقاً من هدف إبراز المغزى الذي ينطوي عليه اقتراحي بصورة أوضح. وأمل أنه نتيجة ذلك قد صار واضحاً إلى القارئ لكي يكون من الممكن البدء من دون حاجة إلى نظام داخلي والاستعاضة عنه بتقارير منتظمة حول كل حلقة وكل جانب من جوانب العمل. ماذا يمكن للمرء أن يدرج في النظام الداخلي؟ إن اللجنة توجه عمل الجميع (وهذا واضح بحد ذاته). إن اللجنة تنتخب مجموعة تنفيذية (وليس هذا ملزماً في جميع الأحوال وإذا دعت إليه الحاجة فلا تتعلق المسألة بوجود نظام داخلي وإنما بإعلام المركز بتركيب هذه المجموعة والأعضاء المرشحين إليها). إن اللجنة توع مختلف ميادين العمل بين أعضائها، تلتزم كل عضو فيها أن يقدم تقريراً منتظماً إلى اللجنة وتبقى ص.م. و ل.م على علم بسير العمل (هنا أيضاً يعتبر إعلام المركز بأية مهمات جرى توزيعها

المعلومات الدقيقة إلى مركز الحزب فقط (وعلينا أن نعيد ونكرر ذلك) ففي تلك الحالة وحدها سيكون عندنا شكل تنظيمي حقيقي يتصل بمسؤولية حقيقية وبالدعاية (الحزبية الداخلية).

من منا لا يعرف إن النزعات الخطيرة واختلافات الرأي لم يحسمها التصويت في الواقع "طبقاً للنظام الداخلي" وإنما من خلال الصراع والتهديدات "بالاستقالة"؟ فخلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية من حياة الحزب كان تاريخ معظم لجاننا طافح بمثل هذا النزاع الداخلي. ومن المؤسف جداً أن مثل هذا النزاع لم يتخذ له شكلاً محدداً وإلا كان أنفع بكثير للحزب ولكان قد أضاف قدراً كبيراً من الخبرة لمن يأتون بعدنا. ولكن أي نظام داخلي لا يستطيع خلق مثل هذا التحديد النافع والضروري للشكل التنظيمي. فهذا الأمر لا يمكن أن يحصل إلا من خلال الدعاية الحزبية الداخلية. في ظل الاوتوقراطية ليس بيدنا وسيلة أو سلاح آخر للدعاية الحزبية الداخلية إلا طريق إبقاء مركز الحزب على علم منتظم بالأحداث الداخلية التي تجري داخل الحزب.

فقط بعد أن نكون قد تعلمنا كيف نطبق هذه الدعاية الحزبية الداخلية على نطاق واسع سوف يكون بوسعنا أن نكدس الخبرة في تشغيل مختلف التنظيمات. وعلى أساس مثل هذه الخبرة الواسعة فقط التي تجمعت على مدى فترة طويلة من السنين سيكون بمقدورنا أن نضع نظاماً داخلياً لا يكون مجرد حبر على ورق.

سلسلة كراسات ماركسية

صدر فيها:

- 1- الماركسية: عرض مختصر
لينين
- 2- بصدد الماركسية
سلامة كيلة
- 3- طريق الانتفاضة: لماذا تنور الطبقات الشعبية؟
سلامة كيلة
- 4- العمل المأجور والرأسمال
كارل ماركس
- 5- رسالة إلى رفيق (مهماتنا التنظيمية)
لينين
- 6- في الممارسة العملية
ماوتسي تونغ